

## تقرير موجز



### آلكو

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية

الدورة السنوية الستون

26 إلى 28 سبتمبر/أيلول 2022م

نيودلهي (المقر الرئيسي)، جمهورية الهند

### تقرير موجز

للدورة السنوية الستين

للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية

### 1. مقدمة

1.1. شاركت 41 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية (آلكو) في الدورة السنوية الستين (المشار إليه فيما بعد بـ "الدورة") وهي جمهورية مصر العربية، ومملكة البحرين، وبيروناي دار السلام، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية قبرص وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية غانا، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية الهند، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية العراق، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية باكستان الإسلامية، واليابان، وجمهورية كينيا، وجمهورية كوريا، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، وماليزيا، وجمهورية موريشيوس، ومنغوليا، ونيبال، ودولة فلسطين، وجمهورية الصين الشعبية،

وجمهورية الفلبين، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السنغال، وجمهورية سنغافورة، وجمهورية فيتنام الاشتراكية، وجمهورية جنوب أفريقيا، وجمهورية السودان، وسلطنة عمان، والجمهورية العربية السورية، ومملكة تايلند، وجمهورية تركيا، وجمهورية اتحاد ميانمار، وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية اليمنية.

1.2. حضر أيضاً الممثلون عن مراكز التحكيم الإقليمية التالية التابعة لمنظمة آكو: المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم سابقاً)، ومركز هونغ كونغ الإقليمي للتحكيم لمنظمة آكو (HKRAC).

1.3. وفقاً للقاعدة الـ18 (1) من القواعد القانونية تم قبول المراقبين التاليين في الدورة:

أولاً. ممثلون من الدول غير الأعضاء التالية: جمهورية إريتريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مدغشقر، وجمهورية مالي، والمملكة المغربية، وجمهورية ناميبيا، وجمهورية رواندا، والاتحاد الروسي، وجمهورية زامبيا وجمهورية زيمبابوي.

ثانياً. ممثلون من المنظمات الدولية التالية: مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH)، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR).

## 2. الدورة الافتتاحية

2.1. بدأت الدورة السنوية الستون لمنظمة آكو في 26 سبتمبر/أيلول 2022م.

2.2. رحب سعادة الدكتور كمالين بينيتوفادول، الأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية (آكو) بجميع الوفود المشاركة في الدورة السنوية، معرباً عن امتنانه لمشاركتها ودعمها للمنظمة بشكل مستمر. وأعرب أيضاً عن تقديره البالغ لقسم الشؤون القانونية والمعاهدات بوزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند لمساعدته ودعمه في تنظيم الدورة. كما أشار سعادته إلى أن جمهورية الهند كدولة مضيئة للمقر الرئيسي للمنظمة لقد

كانت ركيزة من ركائز القوة والدعم للمنظمة دائماً. وأخيراً، هنا الدول الأعضاء على مشاركتها بكل حماس، حيث كانت هذه الدورة هي أول دورة سنوية تنظم في فترة ولايته.

**2.3.** رحبت سعادة السيدة جيا ما، الوزيرة، سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية الهند، نيابةً عن رئيس الدورة السنوية التاسعة والخمسين لمنظمة آكو، بجميع المندوبين في الدورة السنوية الستين لمنظمة آكو. وأكدت على الدور الرئيسي الذي تلعبه جمهورية الصين الشعبية في دعم أنشطة المنظمة مسلطةً الضوء على إنجازات منظمة آكو. وأشارت سعادتها إلى الأنشطة الموضوعية للمنظمة خلال رئاسة جمهورية الصين الشعبية، معربةً عن تقديرها لعلاقة العمل الوثيقة مع منظمة آكو. كما أنها أكدت من جديد التزام جمهورية الصين الشعبية بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء لزيادة تعزيز عمل المنظمة.

**2.4.** رحبت معالي السيدة ميناكشي ليخي، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والثقافة، جمهورية الهند، ضيف الشرف، في خطابها الافتتاحي بالوفود في مدينة نيودلهي التاريخية ترحيباً حاراً. وسلطت ضيف الشرف الضوء على أنه لم تكن الهند عضواً مؤسساً فحسب، بل تستضيف أيضاً المقر الرئيسي لمنظمة آكو، والذي يظهر التزام الهند بصنع القانون وسيادة القانون على الصعيدين المحلي والدولي. وصرحت أن تطلعات البلدان النامية تعني الاعتناء بشعبنا أثناء الارتباطات بالعالم وجعل العالم مكاناً أفضل للعيش فيه للجميع. وسلطت معالي الوزيرة الضوء على روح باندونغ كمبدأ توجيهي لنا جميعاً للارتباط والعمل معاً. ووردت نفس الروح أيضاً في كلمات معالي رئيس وزراء الهند، "Sab ka Saath, Sab ka Vikas aur Sab ka Vishwas" (شراكة الجميع والتنمية للجميع وثقة الجميع). لقد ساعد نموذج الحكم هذا، مشفوعاً بالاقتصاد المتنامي والديمقراطية النابضة بالحياة، الهند في مواجهة التحديات الدولية والداخلية المعاصرة والتطلع إلى مستقبل أفضل. وإنها صرحت نيابةً عن جمهورية الهند، أن الهند ملتزمة بتقاليدها القديمة والغنية وباحترام القانون الدولي، فإنها ستواصل دعم منظمة آكو في تنفيذ تفويضها. واستشهدت بأحكام الدستور لإبراز التزام الهند بالقانون الدولي. كما أعربت سعادتها عن عميق تقديرها للأمين العام والدول الأعضاء لتفانيهم في المضي قدماً بمهمة المنظمة.

2.5. قام معالي السيد جيوفري ميزينجو بيندا، نائب الوزير بوزارة الشؤون الدستورية والقانونية، جمهورية تنزانيا المتحدة، بإلقاء كلمة الشكر نيابةً عن رئيس الدورة السنوية الثامنة والخمسين. وأقر بالدور الهام الذي يقوم به الأمين العام، سعادة الدكتور كمالين بينيتوفادول في تنشيط جدول أعمال منظمة آكو مؤكداً على صعود منظمة آكو من مجموعة صغيرة مكونة من سبعة أعضاء إلى سبعة وأربعين عضواً اليوم. وكما أنه حث جميع الدول الأعضاء على دعم منظمة آكو بجميع الطرق الممكنة، واختتم كلمته بتشجيع جميع الوفود على المشاركة بنشاط في أعمال الدورة السنوية.

### 3. الاجتماع الأول لوفود الدول الأعضاء في منظمة آكو

3.1. قامت سعادة السيدة جيا ما، الوزيرة، سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية الهند، نيابةً عن رئيس الدورة السنوية التاسعة والخمسين لمنظمة آكو، بافتتاح الاجتماع.

3.2. سحبت جمهورية موريشيوس بند جدول الأعمال المعنون "انتهاك المملكة المتحدة، من خلال إدارتها غير القانونية المستمرة لأرخبيل شاغوس، لحق جمهورية موريشيوس بموجب القانون الدولي في السلامة الإقليمية وسيادتها على كافة أراضيها، بما في ذلك أرخبيل شاغوس" الذي تم اقتراحه.

3.3. تم اعتماد جدول الأعمال التالي بالإجماع.

### 3.4. جدول أعمال

#### أولاً. المسائل التنظيمية

1. النظر في جدول الأعمال والجدول الزمني المؤقت للاجتماعات والمناسبات واعتماده.

2. انتخاب الرئيس ونائب الرئيس.

3. قبول الأعضاء الجديدة.

4. قبول المراقبين.
5. الكلمة الافتتاحية لرئيس منظمة آكو.
6. تقرير الأمين العام عن عمل منظمة آكو.
7. إصدار منشورات منظمة آكو.
8. تقديم مشروع الميزانية لعام 2023م.
9. تقرير عن عمل مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لمنظمة آكو.
10. مكان انعقاد الدورة السنوية الحادية والستين.

### ثانياً. المسائل الموضوعية

1. البنود المختارة المدرجة على جدول أعمال لجنة القانون الدولي.
2. البيئة والتنمية المستدامة.
3. وضع اللاجئين ومعاملتهم.
4. انتهاكات القانون الدولي في فلسطين والأراضي الأخرى المحتلة من قبل إسرائيل وغيرها من القضايا القانونية الدولية المتعلقة بقضية فلسطين.
5. قانون التجارة والاستثمار الدولي.
- 3.5. قبول الأعضاء الجديدة: لم يتم قبول أي عضو جديد في المنظمة.
- 3.6. قبول المراقبين: قُبلت جمهورية إريتريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مدغشقر، وجمهورية مالي، والمملكة المغربية، وجمهورية ناميبيا، وجمهورية رواندا، والاتحاد الروسي، وجمهورية زامبيا، وجمهورية زيمبابوي، ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH)، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بصفة المراقبين في الدورة السنوية الستين.

3.7. دعت سعادة السيدة جيا ما، الوزيرة، سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية الهند، نيابةً عن رئيس الدورة السنوية التاسعة والخمسين لمنظمة آكو، الدول الأعضاء إلى اقتراح مرشحين لمنصب رئيس ونائب رئيس الدورة السنوية الستين لمنظمة آكو. حيث اقترح رئيس وفد جمهورية تنزانيا المتحدة تعيين سعادة السيدة أوما شيخار، الوكيل الإضافي، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند رئيسةً للدورة السنوية الستين لمنظمة آكو. وأيد كل من رئيس وفد ماليزيا ورئيس وفد مملكة تايلند هذا الاقتراح، وبعد ذلك تم انتخاب الرئيس بالإجماع. واقترح رئيس وفد منغوليا تعيين معالي السيد محمد سعيد الحلو، وزير العدل بجمهورية السودان نائباً لرئيس الدورة السنوية الستين. وأيد كل من رئيس وفد الجمهورية اليمنية ورئيس وفد جمهورية نيجيريا الاتحادية هذا الاقتراح وبعد ذلك تم انتخاب نائب الرئيس بالإجماع. ثم دعت سعادة السيدة جيا ما، الوزيرة، سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية الهند، نيابةً عن رئيس الدورة السنوية التاسعة والخمسين التاسعة والخمسين لمنظمة آكو، رئيسة الدورة السنوية الستين ونائبها إلى المنصة ليتولى كل منهما منصبهما.

3.8. رحبت سعادة السيدة أوما شيخار، الوكيل الإضافي، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند، الرئيسة المنتخبة حديثاً في بيانها الافتتاحي بجميع الوفود ترحيباً حاراً، بمن فيهم المشاركين افتراضياً، في الدورة السنوية الستين نيابةً عن جمهورية الهند. وأشادت بعمل الأمانة العامة لإعداد تقارير موجزة عن المواضيع المدرجة في جدول الأعمال تحت قيادة الأمين العام. وطلبت من الدول الأعضاء الالتزام بالوقت المحدد عند إلقاء تصريحاتها العامة.

#### 4. الاجتماع العام الأول

4.1. إصدار منشورات منظمة آكو: تم إصدار المنشورات التالية: الكتاب السنوي للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية (المجلد الثامن عشر، 2020م-2021م) ومجلة آكو للقانون الدولي (المجلد 10، 2021م) وتقرير ندوة نظمتها منظمة آكو بشكل افتراضي

ارتفاع مستويات سطح البحر والدول الأعضاء في منظمة آكو: مخاطر وحماية بموجب القانون الدولي (2022م) والنشرة الإخبارية المجلد 13.

## الاجتماع الثاني لوفود الدول الأعضاء في منظمة آكو

### بند جدول الأعمال: تقرير الأمين العام

4.2. أعرب سعادة الدكتور كمالين بينيتوفادول، الأمين العام لمنظمة آكو، عن امتنانه للدول الأعضاء لتقديم دعمها الثابت ومشاركتها في أنشطة المنظمة. كما أنه أعرب عن امتنانه لسعادة السيدة تيريزا تشينغ، سكرتيرة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لجمهورية الصين الشعبية آنذاك ورئيسة الدورة السنوية التاسعة والخمسين لمنظمة آكو لقيادتها القديرة للمنظمة خلال فترة رئاستها. كما شكر الأمين العام سعادة الدكتور غاستون كينفاك دواجني، مدير شؤون التشريع، جمهورية الكاميرون ونائب رئيس الدورة التاسعة والخمسين السنوية على خدماته التي قدمها لمنظمة آكو. وبعد ذلك، قدم الأمين العام عرضاً موجزاً للعمل الذي قامت به الأمانة العامة بالإضافة للشؤون المالية والإدارية للمنظمة. ومن أجل جعل المنظمة أكثر نشاطاً، اقترح إنشاء لجنتين فرعيتين لتسهيل المناقشات حول "جدول المساهمات المقدره للدول الأعضاء" وكذلك "تبسيط القواعد القانونية" للمنظمة. وأعربت العديد من الوفود عن دعمها العام لمقترحات الأمين العام.

### بند جدول الأعمال: مناقشات حول ميزانية عام 2023م

4.3. سلط السيد جون يامادا، نائب الأمين العام لمنظمة آكو، الضوء على تفصيل الميزانية التي وافق عليها ضباط الاتصال لعام 2023م. والتي يصل مبلغها إلى 676,800 دولار أمريكي مع الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المحتمل تكبدها في عام 2023م. وأشار إلى الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة لتوظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة معها وتقليل التكاليف التشغيلية. كما قدم عرضاً موجزاً لمسألة المتأخرات والمناقشات الأخيرة التي أجراها ضباط الاتصال بشأن جدول المساهمات. وطلب أحد الوفود إيضاحات بشأن أرقام الميزانية الواردة في

التقرير الذي تناوله نائب الأمين العام شفويًا. وأعرب وفد آخر عن أمله في مراجعة جدول المساهمات المقدره في اللجنة الفرعية.

## 5. الاجتماع العام الثاني

5.1. أدلت الوفود التالية في الدورة السنوية الستين بتصريحاتها العامة: جمهورية السودان وجمهورية اتحاد ميانمار ومملكة تايلند وجمهورية فييتنام الاشتراكية واليابان وجمهورية باكستان الإسلامية ودولة ليبيا وجمهورية إيران الإسلامية وماليزيا وجمهورية إندونيسيا ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ونيبال وجمهورية العراق والجمهورية العربية السورية وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الكاميرون وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وجمهورية الهند ومملكة البحرين وجمهورية كينيا وجمهورية غانا. وبعد ذلك، ألقى الوفد المراقب للمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) كلمته العام.

5.2. هنأت جميع الوفود الرئيسة ونائبيها على تولي المناصب، معربةً عن ثقتها في انعقاد الدورة السنوية تحت قيادتهما بنجاح. وهنأت الوفود كلا من الأمانة العامة لمنظمة آكو وحكومة جمهورية الهند للاستعدادات الممتازة المضطلع بها للدورة السنوية الستين. كما أنها أثنت الأمين العام على العمل الذي أنجزه وأكمه والمبادرات المتخذة لتوسيع برنامج عمل منظمة آكو في السنة الأولى من فترة ولايته. وأشارت العديد من الدول الأعضاء إلى الصعوبات التي تمت مواجهتها خلال جائحة كوفيد-19 وأكدت سعادتها كل التعاون لمواجهة حالات الطوارئ الصحية العامة وتبادل الخبرات في هذا الصدد. كما أنها شددت بعض الدول على ضرورة احتضان الرقمنة، وكذلك على ضرورة قيام الأمانة العامة بزيادة قوة مواردها البشرية.

5.3. تناولت العديد من الدول القضايا ذات الاهتمام المشترك بشأن برنامج عمل منظمة آكو، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون التجارة والاستثمار الدولي، ووضع اللاجئين ومعاملتهم، والبيئة والتنمية المستدامة، وانتهاكات القانون الدولي في فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى من قبل إسرائيل وغيرها من القضايا القانونية المتعلقة بقضية فلسطين. أعربت الدول الأعضاء بشكل عام عن الحاجة إلى تعزيز الآليات المتعددة الأطراف لمعالجة القضايا

العالمية مثل الإرهاب الدولي، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي في المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والالتزام بسيادة القانون. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن ضرورة تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ورفع صوت الدول الأعضاء الآسيوية والإفريقية في الأمم المتحدة.

## بنود جدول الأعمال الموضوعية للمداولات

### 6. الاجتماع العام الثالث

**بند جدول الأعمال: انتهاكات القانون الدولي في فلسطين وفي الأراضي المحتلة الأخرى من قبل إسرائيل وغيرها من القضايا القانونية الدولية الأخرى المتعلقة بقضية فلسطين**

6.1. سلط الدكتور علي كرشاسبي، نائب الأمين العام، في كلمته التمهيدية، الضوء على ارتباط منظمة آكو التاريخي بهذا الموضوع على مر السنين. وبالإشارة إلى الموجز الذي تم إعداده بشأن هذا الموضوع، قال إن المخاوف في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بتوسيع المستوطنات وعنف المستوطنين، وانتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الغياب التام للمساءلة عن الجرائم بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف وكذلك تطبيق سياسة الفصل العنصري من قبل قوة الاحتلال كانت بعض القضايا ذات الأهمية المعاصرة للدول الأعضاء.

6.2. أدلت وفود دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية وماليزيا وجمهورية إندونيسيا وجمهورية الهند وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية باكستان الإسلامية، بتصريحاتها حول هذا الموضوع.

6.3. أعربت بعض الدول الأعضاء عن تضامنها مع دولة فلسطين ودعمها للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حق تقرير المصير وإقامة الدولة إعمال حقوق الإنسان. وكررت بعض الوفود دعوتها إلى تنفيذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية تحظى بالسيادة وبالقدرة بالبقاء لها حدود مماثلة لتلك التي أنشئت في عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية. ودعت العديد من الوفود إلى الوقف الفوري لانتهاك إسرائيل الصارخ لالتزاماتها الدولية، ولا

سيما تلك المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن العديدة واتفاقيات جنيف لعام 1949م وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة. ودعت جميع الوفود إلى إنهاء الاحتلال والأنشطة غير القانونية التي يتم القيام بها في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك توسيع المستوطنات ونقل السكان وتنفيذ سياسة الفصل العنصري. كما أكدت بعض الوفود على أن الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري هو انتهاك صارخ للقانون الدولي ولا سيما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 497 لعام 1981م، الذي يؤكد أن القرار الإسرائيلي بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي.

#### **بند جدول الأعمال: البنود المختارة المدرجة في جدول أعمال لجنة القانون الدولي**

6.4. قدم الدكتور علي كرشاسبى، نائب الأمين العام لمنظمة آكو، عرضاً موجزاً للمواضيع الستة التي نُوقشت في الدورة الثالثة والسبعين للجنة: (1) القواعد القطعية للقانون الدولي العام (القواعد الآمرة)؛ (2) حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة؛ (3) حصانة مسؤولي الدولة من الاختصاص الجنائي الأجنبي؛ (4) خلافة الدول فيما يتعلق بمسؤولية الدولة؛ (5) المبادئ العامة للقانون؛ و (6) ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي. قام كل من البروفيسور داير تلادي، والسفير مارسيلو فاسكيز بيرموديز، والسفير نغوين هونج ثاو، والبروفيسور د. بيمال ن. باتيل بإلقاء كلماتهم حول الموضوعات المدرجة في جدول أعمال لجنة القانون الدولي. أكد البروفيسور داير تلادي في عرضه على أهمية قيام الدول الآسيوية والإفريقية بتقديم تصريحات مكتوبة مفصلة إلى اللجنة لإبلاغها بممارسات دولها. وركز العرض بعد ذلك على مشاريع الأحكام المتعلقة بـ "القواعد القطعية للقانون الدولي العام (القواعد الآمرة)" التي اعتمدها اللجنة في القراءة الثانية. وبوجه خاص، نُوقش مشروعان لأحكام (مشروعي الاستنتاجين 2 و 16) بشأن القواعد الآمرة التي تعكس القيم الأساسية للمجتمع الدولي وتأثير القواعد الآمرة على قرارات مجلس الأمن.

6.5. ركز السفير مارسيلو فاسكيز بيرموديز في عرضه على المبادئ العامة للقانون إذ أنه المقرر الخاص لها. وأوضح الأهداف الكامنة وراء مشروع الاستنتاجات الأحد عشر، وقدم لمحة عامة عن محتواها.

6.6. ألقى السفير نغوين هونج ثاو بياناً حول العلاقة بين اللجنة ومنظمة آكو. وأبلغ الدول الأعضاء عن الاقتراح بشأن الأوبئة والقانون الدولي المقدم إلى اللجنة لإدراجه في برنامج عمل اللجنة على المدى الطويل.

6.7. قدم البروفيسور د. بيغال ن. باتيل عرضاً عن التطورات التي طرأت على الموضوعات التي تُوقشت في الدورة الثالثة والسبعين للجنة؛ وجهات النظر حول تعزيز العلاقات بين اللجنة واللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة والأفكار والاقتراحات التي يمكن أن تعزز مساهمة الدول الآسيوية والإفريقية في عمل اللجنة بشكل عام. وأبلغ البروفيسور الاجتماع عن الأحكام والمفاهيم الرئيسية الموضحة في النتائج النهائية بشأن مختلف الموضوعات المدرجة في جدول أعمال اللجنة. كما قدم تحديثاً واستعراضاً لحالة الموضوعات، بما في ذلك الجداول الزمنية لتقديم إسهامات الدول والمنظمات الدولية وغيرها بشأن مواضيع مختلفة.

6.8. قامت وفود ماليزيا واليابان وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية إندونيسيا وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية فيتنام الاشتراكية بإلقاء كلماتها حول بند جدول الأعمال.

6.9. وأعربت العديد من الوفود عن امتنانها لأعضاء اللجنة على عروضها التفصيلية والثاقبة. وشددت على دور اللجنة في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي، معربةً عن تقديرها لدور المقررين الخاصين في مواضيعهم ومواضيع ارتباطاتهم. وأبدت بعض الوفود تعليقات مفصلة ومواقف كل منها بشأن الموضوعات التي تمت مناقشتها في الدورة الثالثة والسبعين للجنة. تشمل هذه الموضوعات القواعد القطعية للقانون الدولي العام (القواعد الآمرة)، والمبادئ العامة للقانون، وحصانة مسؤولي الدولة من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية، وارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي، وحماية البيئة من النزاعات المسلحة، وخلافة الدول فيما يتعلق مسؤولية الدولة. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن الحاجة إلى أن تعكس النتائج

النهائية للجنة ممارسات الدول الأعضاء في عملية التدوين. كما أبدت الوفود ملاحظات بشأن الأحكام الرئيسية مؤكدة على الحاجة إلى الارتباط مع اللجنة بشكل أعمق وزيادة الارتباطات مع اللجنة في ضوء التحديات المعاصرة. وأعربت أيضاً بعض الوفود عن القلق بشأن بعض مشاريع المواد التي اقترحتها اللجنة بشأن موضوع "حصانة مسؤول الدولة من الاختصاص الجنائي الأجنبي". وسلط أحد الوفود الضوء على ضرورة تبادل الآراء بين اللجنة والمنظمات الإقليمية.

### **بند جدول الأعمال: قانون التجارة والاستثمار الدولي**

**6.10.** قدم سعادة الدكتور كمالين بينيتوفادول، الأمين العام لمنظمة آكو، تعريفاً موجزاً عن الموضوع، والذي كان مدرجاً في جدول أعمال المنظمة كموضوع مشترك منذ الدورة السنوية السابعة والخمسين (2018م). وذكر أنه وفي ضوء التطورات السريعة التي تحدث في هذا المجال الديناميكي، فإن المواضيع التي تم تناولها في الموجز والمفتوحة للمداولات تكتسب أهمية معاصرة كبيرة بالنسبة للمنطقة الآسيوية والإفريقية على وجه الخصوص. وشجع سعادته الدول الأعضاء على تقديم آرائها بشأن المواضيع بتوفير خبراتها الخاصة في التعامل مع القضايا الملحة السائدة وكيفية تعزيز التعاون الفعال بين الدول لحلها.

**6.11.** قدم الدكتور أنيرودا راجبوت، العضو، لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة، عرضاً حول بند جدول الأعمال، والذي ركز على قضية المطالبات المضادة في التحكيم الدولي للاستثمار. وفي العرض الذي قدمه، لفت انتباه الاجتماع إلى أحكام اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى لعام 1965م التي تتناول المطالبات المضادة. وشدد الدكتور في العرض الذي قدمه على أن مسألة المطالبات المضادة هي مسألة مختلطة من حيث الجوهر والإجراءات وكان ينبغي معالجتها في الفريق العامل الثالث التابع للجنة الأمم المتحدة المعني بالقانون التجاري الدولي. وأوصى بأن تُدرج الدول الأعضاء أحكاماً واسعة بشأن المطالبات المضادة في اتفاقيات الاستثمار الدولية الخاصة بها لردع أي مطالبات غير جدير بالتقدير من قبل المستثمرين.

**6.12.** قامت وفود ماليزيا وجمهورية فيتنام الاشتراكية وجمهورية كينيا واليابان وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية إندونيسيا ونيبال وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الهند وجمهورية الكاميرون وجمهورية الصين الشعبية بالإدلاء بكلماتها حول بند جدول الأعمال. ألقى الوفد المراقب لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH) كلمة حول بند جدول الأعمال.

**6.13.** وفيما يتعلق بقانون التجارة الدولي، أعربت العديد من الوفود عن دعمها لإحياء هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية والحاجة إلى تعزيز آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. وأكدت بعض الوفود أيضاً على ضرورة تنفيذ أحكام دقيقة وفعالة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية من أجل إعطاء مهلة معينة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية. وشددت بعض الوفود على مركزية القرارات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لإحياء النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأعرب أحد الوفود عن أسفه لأن أهداف منظمة التجارة العالمية وأغراضها تعرضت للخطر بسبب الأحادية والأشكال الجديدة من الحمائية.

**6.14.** وأدلت العديد من الوفود بتصريحات حول إصلاح آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وأثنت على عمل الفريق العامل الثالث التابع للجنة الأمم المتحدة المعني بالقانون التجاري الدولي. وأيدت الوفود بشكل عام "مدونة قواعد سلوك المحكمين" التي تم تبنيها مؤخراً و "مسودة أحكام النظام الأساسي للآليات المتعددة الأطراف الدائمة لنزاعات الاستثمار الدولية" التي عالجت القضايا الملحة مثل "ازدواجية الوظائف (القيام بدور مزدوج)" وحياد واستقلالية المحكمين وسرية الإجراءات و"المفاضلة بين المحاكم". كما سلط بعض الوفود الضوء على ضرورة تنظيم تمويل الطرف الثالث بينما شارك أحد الوفود تجربة ثاقبة لقرار تحكيم تم اختتامه مؤخراً في هذا الصدد.

#### **بند جدول الأعمال: وضع اللاجئيين ومعاملتهم**

**6.15.** أكد السيد سون غوشون ، نائب الأمين العام لمنظمة آكو، في بيانه الاستهلاكي على الأساس المنطقي لإعادة تقديم الموضوع كبنود من بنود جدول أعمال الدورة السنوية الستين بعد توقف قصير. وأشار إلى أن ارتباط منظمة آكو التاريخي بالموضوع، بما في ذلك مبادئ

بانكوك لمنظمة ألكو، أظهر الارتباط الأفرو آسيوية بالقانون الدولي للاجئين. في ضوء التطورات المعاصرة مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن اللاجئين المعتمد في 2018م، كان يُعتبر من المفيد إعادة النظر في هذا الموضوع. وأعرب عن أمله في أن تساعد المناقشات حول هذا الموضوع الدول على هيكلية إطار استجابتها للاجئين بطريقة تتسق مع الالتزامات القانونية الدولية.

**6.16.** وسلطت السيدة راغيني تراكرو زوتشي، نيابةً عن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الضوء على أزمات اللاجئين / الأزمات الإنسانية المختلفة في أنحاء مختلفة من العالم، مشيرةً إلى تجارب المجتمع الدولي في التعامل معها. وأبرزت أنه ينبغي التعامل مع التهجير القسري بطريقة منهجية والتعاون الدولي مطلوب للتعامل مع هذه القضية بشكل فعال.

**6.17.** قامت وفود جمهورية كينيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية إندونيسيا ودولة فلسطين واليابان وجمهورية الهند وجمهورية العراق وجمهورية كوريا وجمهورية باكستان الإسلامية بإلقاء كلماتها حول بند جدول الأعمال.

**6.18.** شددت الوفود في كلماتها على الطبيعة الإنسانية لحماية اللاجئين. وذكّر أن أمر حماية اللاجئين يُعد مصدر قلق عالمي. سلطت الدول الأعضاء الضوء على تدابيرها المحلية المتخذة فيما يتعلق بحماية اللاجئين مع تأكيد التزامها بالإطار القانوني الدولي المتعلق بحماية حقوق اللاجئين مثل اتفاقية اللاجئين لعام 1951م وبروتوكولها، والآليات الإقليمية لحماية اللاجئين، والإطار الشامل للاستجابة للاجئين، والميثاق العالمي بشأن اللاجئين. ولوحظ أن النظام القانوني الدولي للاجئين متميز ومنفصل عن النظام الذي يحمي المهاجرين وينبغي تجنب الخلط بين الإطارين القانونيين الدوليين. ولاحظت العديد من الدول الأعضاء أهمية مبادئ عدم الإعادة القسرية وتقاسم الأعباء والمسؤوليات.

**بند جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة**

6.19. سلط السيد سون غوشون، نائب الأمين العام لمنظمة ألكو، في بيانه الاستهلالي الضوء على ارتباط منظمة ألكو التاريخي بالموضوع، مشيراً إلى أن محور الدورة السنوية الستين سيكون على موضوعين محددتين، أولاً، تلوث الهواء العابر للحدود مع إشارة محددة إلى العواصف الرملية والترابية (SDS) والتلوث الضبابي وثانياً، التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية (BBNJ) نظراً لأهميتهما المعاصرة.

6.20. قامت وفود جمهورية فيتنام الاشتراكية وجمهورية كينيا وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية واليابان وجمهورية إندونيسيا وماليزيا وجمهورية الهند وجمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية الصين الشعبية ونيبال وجمهورية نيجيريا الاتحادية بإلقاء كلماتها حول بند جدول الأعمال.

6.21. أعربت الوفود، في تصريحاتها، عن تقديرها للموجز الذي أعدته الأمانة العامة حول هذا الموضوع، مشيرةً إلى أهمية وملاءمة الموضوعين اللذين تم اختيارهما خصيصاً للمناقشات في الدورة، وهما تلوث الهواء العابر للحدود مع إشارة محددة إلى العواصف الرملية والترابية (SDS) والتلوث الضبابي والتنوع البيولوجي في المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (BBNJ). وسلطت الدول الأعضاء الضوء على أهمية الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (SDG) في سياق حماية البيئة العالمية أثناء إبداء تعليقاتها على المخاطر الجسيمة التي يشكلها تغير المناخ على حماية موارد المحيطات والحفاظ عليها. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للجهود العالمية الجارية حالياً لإعداد صك ملزم قانوناً دولياً (ILBI) حول موضوع BBNJ. وأشارت بعض الدول إلى أهمية العدالة والإنصاف في عملية تطوير مثل هذا الصك مع مراعاة التطلعات الاقتصادية للبلدان النامية خاصة فيما يتعلق بتقاسم المنافع وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

الاجتماع الثالث لوفود الدول الأعضاء في منظمة ألكو

بند جدول الأعمال: تقرير عن أعمال مراكز التحكيم الإقليمية

**6.22.** ألقى السيد جون يامادا، نائب الأمين العام لمنظمة آكو ، بيانًا استهلاكيًا مشيرًا إلى العمل الجدير بالثناء والنجاح الذي حققته مراكز التحكيم الإقليمية على مر السنين. وهنا في عرضه الحكومات المضيفة لمراكز التحكيم الإقليمية على تقديم دعمها وتعاونها ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم أنشطتها وبرنامج عملها. وهنا السيد يامادا المراكز على عبء القضايا المتزايد باستمرار والأداء الممتاز لمهامها وتعزيزها لحل المنازعات بالوسائل البديلة كآلية لحل النزاعات التجارية الدولية.

**6.23.** قدم داتوك الدكتور براساد ساندوشام أبراهام، تقرير المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (AIAC) في الدورة السنوية. وفي العرض الذي قدمه، أطلع الاجتماع على حجم النزاعات وطبيعتها وموضوعها بالإضافة إلى الإحصاءات الهامة الأخرى مثل المعلومات حول الأطراف والمحكمين. كما قدم لمحة عامة عن حجم الأنشطة التي يقوم بها المركز الآسيوي للتحكيم الدولي والتي تراوحت بين ورش العمل والندوات التدريبية وتنظيم برامج بناء القدرات الأخرى. وقدم مخططاً شاملاً لأنشطة مركز التحكيم خلال الفترة من 2021م-2022م وشارك تقديرات حول نموهم وخططهم المستقبلية مع الاجتماع.

**6.24.** قدم السيد Nicholas Chan, MH, JP تقرير مركز هونغ كونغ الإقليمي للتحكيم التابع لمنظمة آكو. وتحدث عن افتتاح المكتب بنجاح في هونغ كونغ، وسلط الضوء على عشر مزايا فريدة للأطراف لاستخدام المركز الجديد. وعرض السيد نيكولاس بإيجاز الموقع الجديد ومنصة تسوية النزاعات عبر الإنترنت، وروح لقواعد التحكيم النموذجية الجديدة، وقدم نبذة موجزة عن أنشطة المركز وهيكله الإداري وخدماته وبناء قدراته وجهوده الترويجية وخطته المستقبلية.

## 7. الاجتماع العام الرابع والجلسة الختامية

اعتماد كلمة الشكر للحكومة المستضيفة

7.1 . قدم سعادة الدكتور كمالين بينيتبوفادول، الأمين العام لمنظمة آكو رسالة الشكر نيابةً عن الدول الأعضاء في منظمة آكو، لسعادة السيدة درويادي مورمو، فخامة رئيسة جمهورية الهند.

#### *اعتماد القرارات*

تم اعتماد القرارات التالية في 28 سبتمبر/أيلول 2022م

#### *المسائل التنظيمية*

1. AALCO/RES/60/ORG 1

تقرير الأمين العام عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية.

2. AALCO/RES/60/ORG 2

ميزانية منظمة آكو لعام 2023م.

3. AALCO/RES/60/ORG 3

تقرير عن مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لمنظمة آكو

#### *اعتماد التقرير الموجز للدورة، والتوصيات العامة*

7.2 . وُضع مشروع التقرير الموجز للدورة السنوية الستين على الدول الأعضاء لنتظر فيه وبعد ذلك اعتمده جميع الدول الأعضاء بالإجماع مؤقتاً. وتقرر أن تتلقى الأمانة العامة تعليقات، إن وجدت، حتى تاريخ 28 أكتوبر/نشرين الأول 2022م أو قبله.

#### *كلمة الشكر*

7.3. تقدم رئيس وفد نيبال بكلمة الشكر نيابةً عن الدول الأعضاء الآسيوية ، وكما وجه رئيس وفد جمهورية السودان كلمة الشكر نيابةً عن الدول الأعضاء الإفريقية. وأدلى السفير نغوين هونغ ثاو، عضو لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة بكلمة الشكر نيابةً عن المراقبين.

7.4. ألقى سعادة السيدة أوما سيخار، الوكيل الإضافي، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات بوزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند، رئيسة الدورة السنوية الستين الملاحظات الختامية.

*اختتمت بعد ذلك الدورة السنوية الستون لمنظمة آكو.*